

الجمهورية العربية السورية

وزارة التربية

المركز الوطني للمسنزين

الحياة الديمقراطية عند الدولة الرومانية (٦٥٠ ق.م - ٤٧٦ م)

تقديم الطالب : بديع سلّوم

إشراف : الأנסية ربا أحمد

٢٠١٦-٢٠١٥

المقدمة

(تتشترك المجموعات البشرية و الشعوب بالتراث الإنساني و الحضاري المتكون عبر الأزمنة و لكنها تتميز بالخصائص و صفات في الكثير من تجاربها و جوانب حياتها بحيث لا يمكن أن تتصور تلك المجتمعات حالة تتكرر في مختلف الأزمنة و على مناطق متعددة من الأرض و بالتالي من الطبيعي أن تختلف المشاكل و الأزمات التي تواجهها الأمم و الشعوب و تختلف بالتالي الحلول من زمان لآخر و من أمة لأخرى و موضوع الديمقراطية لا يمكن أن يكون استثناء من هذه القاعدة بل إن الديمقراطية نظرياً و ممارسة لم تتشكل في مرحلة تاريخية معينة و ليست نتاج شعب واحد أو حضارة واحدة بل هي نتاج تجارب الشعوب و الأمم و معانيتها المستمرة لما توصلت إليه الشعوب لما توصلت إليه من الحلول و ما حققته من مكاسب أسهمت ظروفها المختلفة في صياغتها و تكوينها)^١

(والديمقراطية لغةً: مؤلفة من كلمتين سريانيتين هما /دمو/ و تعني الشخص و الكلمة الثانية /قراطيو/ و تعني السجل و بالتالي معنى الكلمتين جمعاً ((ديمي قراطي)) أي الأشخاص المسجلين أو ما يعرف ب(قيد النفوس))^٢

(أما الديمقراطية بالمفهوم السياسي هي صيغة للحكم تعني حكم الشعب نفسه بنفسه فهي نظام للحياة يهدف إلى تنظيم ممارسة الحرية و توسيع المشاركة في الحياة العامة بالقضية الأساسية في الديمقراطية هي الشعب فالشعب بمدلوله الاجتماعي هو جميع الأفراد الذين يحق لهم المشاركة في الحياة السياسية من خلال عملية الانتخاب و كلما اقترب المفهوم و تطابقا كان ذلك أكثر تعبيراً عن الديمقراطية)^٣

^١ الديمقراطية بين حقيقتها التاريخية و ضجيج الجوقات الأطلسية, د.أحمد داوود, ص ٥ (المرجع رقم ١)

^٢ الديمقراطية حزب البعث العربي الاشتراكي نموذجاً, د. ماجد شدود, ص ٥ (المرجع رقم ٢)

^٣ المرجع رقم ٢ ص ٦

لذلك كله أحببت أن أعرف بدايات الحياة الديمقراطية و كيف تطورت عند الشعوب في العصور القديمة و اتخذت الديمقراطية عند الرومان مجالاً لذلك

إشكالية البحث:

هل وجدت الديمقراطية لدى الرومان و هل أدت دورها بشكل فعلي في كل مرحلة من مراحل تطور الدولة الرومانية أم أنها كانت ديمقراطية وهمية؟؟

الفصل الأول: الحياة الديموقراطية في العهد الملكي

أولاً : لمحة عن العهد الملكي

(دام هذا العهد فترة تقرب من قرن ونصف (٧٥٣-٥٠٩ ق.م) وتميز هذا العهد بأنه مليء بالخرافات والأساطير لذلك عانى المؤرخون من صعوبة معرفة الأحداث التاريخية بدقة في ذلك العهد، لكن كان من المؤكد أن المجتمع الروماني انقسم إلى طبقتين (الأشراف والعامة) ونشأ بينهم صراع من أجل الحصول على حقوقهم وتقاسم مناصب السلطة وكان رأس نظام الحكم هو الملك يساعده مجلس الشيوخ ومجلس الوحدات).^٤

ثانياً : الحياة الاجتماعية في العهد الملكي

(كانت نواة المجتمع الروماني هي العشيرة حيث بلغ عدد العشائر ما يقارب الثلاثمائة عشيرة و يرأس كل عشيرة شيخ يتمتع بسلطات واسعة و شكلت هذه العشائر نواة طبقة اريستقراطية مغلقة سميت **البطارقة**.

وجدت إلى جانبهم طبقة أخرى هي طبقة **العامة**، كانت مكونة من عناصر اللاتين المستقرين بجانب روما وهم نواة طبقة **العامة** وانضم إليهم الأجانب الذين قصدوا روما لممارسة التجارة و الصناعة بالإضافة إلى الموالى الذين طردوا من العشائر الرومانية).^٥

^٤ موجز تاريخ الحضارة ، د. نور الدين حاطوم و د. نبي عاقوم و د. أحمد طربين و د. صلاح مدني ، ص ٤٩٤ (المرجع رقم ٣)

^٥ المرجع رقم ٣ ص ٥٠٧ و ٥٠٨

(وقد عرف المجتمع عدد قليل من العبيد وكانوا عبارة عن مدينين عجزوا عن الوفاء بدينهم ، وبالتالي فإن عبوديتهم لم تكن وراثية ولا مستديمة)^٦

ثالثاً : نظام الحكم في العهد الملكي

يتألف من ثلاث عناصر:

(١-**الملك**:الرئيس الأول للدولة ويمثل السلطة العليا في كل الشؤون السياسية و العسكرية والدينية والقضائية ولا يحد من صلاحياته إلا أعراف البلاد وتقاليد الأجداد وكان يتم تعيينه بطريقة الانتخاب وهو الذي يرأس مجلس الشيوخ و الوحدات

٢-**مجلس الشيوخ**:يتألف من رؤساء العشائر ويساعد الملك بالقيام بمهامه فمجلس الشيوخ مهمته استشارية بحتة تقتصر على التدخل في حال وفاة الملك

بالإضافة إلى أنه يقوم بإقرار انتخاب الملك وتمتعه بالسلطة التنفيذية

٣-**مجلس الوحدات**:هو سلطة شعبية لأنه انبثق عن القبائل الثلاث الرئيسية التي كونت نواة روما وكان يقبل لعضويته جميع **البطارقة** وهو الذي يقوم بانتخاب الملك كما يتمتع هذا المجلس بسلطات تشريعية و سلطات ذات طابع جنائي وذات طابع مدني وعدد وحدات المجلس ثلاثين وحدة أي ثلاثين صوتاً كل صوت يعبر عن رأي أغلبية الوحدة ولا يعرف بالضبط عدد أفراد كل وحدة.

يقر الاقتراع في مجلس الوحدات إذا حصل على ستة عشر صوتاً ويصبح نافذاً إذا أقره مجلس الشيوخ.^٧

^٦ ملخص من جامعة الملك سعود في السعودية، نشأة مدينة روما
^٧ المرجع رقم ٣ ص ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢

رابعاً : الصراع بين طبقتي المجتمع الروماني

(لقد تمتعت طبقة **الأشراف** بكافة الحقوق بقسميها العام و الخاص^٨ كاملة أي تمتعوا بحقوق المواطنة في حين حرمت طبقة **العامه** من حقوق المواطنة و عاش **العامه** في بادئ الأمر منعزلين **ولكنهم** أعفوا من دفع الضرائب و من الخدمة العسكرية مما أدى إلى زيادة ثرواتهم و عاشوا مرتاحي البال فأزعج الأمر **البطارقة** حيث ازدادت أعباؤهم المالية و العسكرية فطالبوا بأن تتحمل طبقة **العامه** نصيبها من الضرائب و أن يساهم أفرادها في الحروب و المعارك الرومانية فاشتراط **العامه** مقابل ذلك أن تمنح طبقتهم حقوق المواطنة التي تساوي بينهم وبين **البطارقة** فرفض **البطارقة** ذلك ولكن بعد محاولات عديدة تم إدماج أفراد طبقة **العامه** في صلب هيئة المواطنين الرومان وكان ذلك على مراحل أولى مراحل هذا الإصلاح الديمقراطي كانت في هذا العهد و هي تشكيل **المجلس المئوي**)^٩

خامساً : المجلس المئوي

(لقد كان الفضل يعود في تشكيل المجلس إلى الملك **سرفيوس توليوس** و قد شجعه على ذلك سببان عسكري و سياسي^{١٠} قد كان **المجلس المئوي** يقسم السكان إلى ميئات حسب مقدار ثرواتهم و شمل ذلك كلاً من **الأشراف** و **العامه** حيث قسم إلى مجموعتين **المشاة** و **الفرسان** وكان المشاة مقسمين إلى خمس طبقات أيضاً حسب مقدار ثرواتهم

^٨ إي تمتعوا بكافة حقوق المواطنة

^٩ المرجع رقم ٣ ص ٥١٣ إلى ٥١٦

^{١٠} السبب العسكري : لملا شواغر الجيش و لرفد خزينة الدولة بالأموال السبب السياسي: لكي يحصل الملوك على الدعم من قبل طبقة العامة

الفئة	الطبقة	مقدار الثروة	عدد المئينات
المشاة	الأولى	لا تقل أملاكهم عن (١٠٠٠٠٠) آس	(٨٠) مئين
المشاة	الثانية	تتراوح بين (٧٥٠٠٠) آس - (١٠٠٠٠٠) آس	(٢٠) مئين
المشاة	الثالثة	لا تقل عن (٥٠٠٠٠) آس	(٢٠) مئين
المشاة	الرابعة	لا تقل عن (٢٥٠٠٠) آس	(٢٠) مئين
المشاة	الخامسة	لا تقل عن (١٢٥٠٠) آس	(٣٠) مئين
الفرسان	طبقة وحيدة	تزيد عن (١٠٠٠٠٠) آس أي أغنى الناس	(١٨) مئين

جدول (١) - تقسيم المجلس المئوي

بالإضافة إلى وجود مئين وحيد يضم جميع الأفراد الذين تقل ثروتهم عن (١٢٥٠٠) آس أو الذين لا يملكون أي ثروة وسميوا بالمفلسين أو بالعمال^{١٢}

(أما بالنسبة لاتخاذ القرارات و الانتخاب في المجلس المئوي فكان يدعى أولاً أفراد طبقة **الفرسان** ثم الطبقة الأولى من **المشاة (معظمهما من البطارقة)** وذلك للإدلاء بأصواتهم فإذا اتفقت أصوات **الفرسان** مع الطبقة الأولى من **المشاة** أي حصلوا على أغلبية الأصوات من أصل (٩٨) صوتاً مقابل (٩٠) صوتاً للطبقات الباقية وتكون مهمة حيث لم يعد لهم حاجة لأخذ أصواتهم).^{١٣}

^{١٢} المرجع رقم ٣ ص ٥١٧-٥١٩
^{١٣} المرجع رقم ٣ ص ٥١٩

أي أن العامة لم على حقوقهم الفعلية إذ تم خداعهم
فالمسئولون عن اتخاذ القرارات هم **الفرسان** والطبقة الأولى من
المشاة في حين حرمت الطبقات الأربع الباقية من حقوقها

(**فالمجلس المئوي** هو تجربة ديمقراطية فاشلة إذا ما قورن
بمجلس الوحدات الذي تمتع بسلطات تشريعية و انتخابية و
قضائية **فالمجلس المئوي** كان معنياً بإيجاد مخرج للأزمة المالية
التي عانتها روما وملئ شواغر الجيش بمجندي العامة ورغم ذلك
فقد خرج العامة به واعتبروه خطوة أولية للحصول على
حقوقهم).^{١٤}

^{١٤} المرجع رقم ٣ ص ٥٢٠

الفصل الثاني: الحياة الديمقراطية في العهد الجمهوري

أولاً : لمحة عن العهد الجمهوري

يتبادر إلى الذهن أن كل نظام جمهوري هو نظام ديمقراطي يسمح للمواطنين جميعاً بالمشاركة والإسهام في الحكم لكن جمهورية روما التي دامت من (٥٠٨-٣٠٠ ق.م) خالفت هذه القاعدة حيث مارس **البطارقة** الحكم بصورة فعلية ولم يتنازلوا للعامة عن بعض السلطات إلا بعد نزاع شاق و طويل حيث قاموا بإقرار نظام للحكم يضمن لهم السلطة و لم يكن الحكم الجمهوري الجديد مستنداً إلى دستور مدون إنما كان مقتبساً من التقاليد والأعراف الرومانية التي رأى فيها البطارقة مصالحهم.

ثانياً : مناصب السلطة في العهد الجمهوري:

(**منصب الملك:** لم يلغَ هذا المنصب لكن جرد الملك من جميع السلطات القديمة ما عدا الدينية و رغم ذلك بقوا متخوفين من تمتعه بهذه السلطة فقاموا بتقسيمها بين الملك الذي لم يعد لمنصبه سوى أهمية رمزية حيث سمي ملك القرابين و التضحيات و بين رئيس أعلى سمي الكاهن الأعظم يشرف على طقوس العبادة و يحتل الأهمية الفعلية وفي هذه المرحلة من الحكم كان أشد ما يخشاه **البطارقة** أن ينجح أحد الموظفين السامين الذين تمتعوا بالسلطة التنفيذية التي كان الملوك يتمتعون بها في إعادة الحكم الملكي لذلك عملوا على إنشاء منصبتين هما منصب القنصلية و منصب الديكتاتور)^{١٥}

(**منصب القنصلية :** لقد عمل لقد عمل **المجلس المنوي** على انتخاب قنصلين في كل عام (منصب سنوي)و يتمتع كل قنصل بقسم من الصلاحيات مساوٍ لصلاحيات القنصل الآخر و يمارس القنصلين حق الإشراف و مراقبة شؤون الحكم و بعد

^{١٥} المرجع رقم ٣ ص ٥٢٣

انتهاء فترة حكم القنصل يكون مسؤولاً أمام الشعب الروماني عن الأعمال التي قام بها خلال ممارسته لمهامه و كل من القنصلين له الحق في الاعتراض على أعمال زميله^{١٦}(^{١٧})

(منصب الديكتاتور : لقد كان النظام القنصلي يلبي رغبات **البطارقة** في الظروف العادية أما في أوقات الحروب و الأزمات فقد كان حق الاعتراض الذي يمارسه أحد القنصلين ضد الآخر عقبة في إنجاز الأعمال بالسرعة القصوى في أوقات الخطر فعمد الرومان في عهدهم الجمهوري إلى معالجة الموضوع بإقامة منصب خطير دعي من يتولاه بالديكتاتور و يملك سلطات مطلقة داخل البلاد و خارجها و حددت المدة التي يمارس الديكتاتور صلاحياته فيها بستة أشهر لا يمكن تجديدها مطلقاً ويساعده في مهامه رئيس **الفرسان** و لا يحاسب أمام الشعب بعد انتهاء مدّة حكمهم^{١٨})

(بالإضافة إلى ذلك فإن العمل بهذه المناصب يكون بدون مرتب لذلك من يكونون أصحاب القدرة و الإمكانيات المادية مثل النبلاء و والأشراف والذين كانت لديهم القدرة على شراء الأصوات في الانتخابات).^{١٩}

ثالثاً : المجالس في العهد الجمهوري:

(مجلس الأحياء: لقد أدى ظهور المجلس المئوي إلى تدني أهمية **مجلس الأحياء** و لكن احتفظ النظام الجمهوري لهذا المجلس ببعض الصلاحيات حيث يمنح القنصلين السلطة التنفيذية^{٢٠} وذلك بموجب قانون خاص **فمجلس الأحياء** هو الذي يبرم و يقر انتخاب **المجلس المئوي** للقناصل^{٢١})

^{١٦} منح كلا القنصلين حق الاعتراض (VETO) و يكفي هذا الاعتراض لشل حركة زميله و تعتبر تدابيرهم ملغاة قانوناً

^{١٧} المرجع رقم ٣ ص ٥٢٢

^{١٨} المرجع رقم ٣ ص ٥٢٥

^{١٩} مقرر جامعي، تاريخ الأغريق و الرومان ، د.رشاد محمود بغداد

^{٢٠} أي السلطة القضائية و المدنية و العسكرية

^{٢١} المرجع رقم ٣ ص ٥٢٦

(مجلس الشيوخ: يشرف فعلياً على أعمال المجلس المؤي
فلا تكتسب قرارات **المجلس المؤي** الصفة الإجرائية إلا
بموافقة **مجلس الشيوخ**)^{٢٢}

(المجلس المؤي: منحَ صلاحيات واسعة من النواحي
التشريعية و القضائية و الانتخابية مما زاد من أهميته السياسية
حيث أصبح يعقد في العهد الجمهوري برئاسة القناصل وعلى
الرغم من العنصر الشعبي أي تمثيل **العامة** فإن البطارقة
استمروا بالهيمنة على قراراته عن طريق مجلسيهم الوحدات
والشيوخ وبذلك بقوا مسيطرين فعلياً على النظام الجمهوري)^{٢٣}

(المجلس القبلي: لقد شعر البطارقة بالحاجة الملحة
لاستمرار إسهام **العامة** في تحمل الأعباء المالية و الانخراط في
صفوف الجيش لذلك تنازل **البطارقة** عن بعض الامتيازات و قبلوا
ببعض مطالب **العامة** لذلك قام **العامة** بتشكيل **المجلس**
القبلي و يتألف من نقباء يتم انتخابهم من قبل أفراد طبقة
العامة و ذلك بحسب القبائل أي نقيب من كل قبيلة و كانت
قرارات هذا المجلس تطبق فقط على العامة وحدهم و كان
المجلس أيضاً يحكم في بعض القضايا و ما لبث الأمر أن تطور
حتى أصبح هيئة دستورية معترفاً بها ثم أصبح دولة صغرى ضمن
دولة كبرى يتزعم هذا المجلس نقباء الشعب أو ما يسمى
بالترابنة حيث أصبح عددهم عشرة ترابنة بعد أن كانوا في بداية
الأمر نقيبين فقط)^{٢٤}

رابعاً : استمرار نضال العامة لنيل حقوقهم:

(لقد استمر العامة بالمطالبة بحقوقهم حيث سنت قوانين جديدة
عرفت الألواح الاثنتي عشر و هي أساس القانون الروماني ثم
حقق **العامة** نصراً جديداً عندما جعلوا **الأشراف** يعترفون بإلغاء
الفوارق الاجتماعية ثم سعوا لتحقيق المساواة السياسية فقد
أصبح لهم الحق بالاشتراك في **المجلس المؤي** فكان ربحهم

^{٢٢} المرجع رقم ٣ ص ٥٢٦

^{٢٣} المرجع رقم ٣ ص ٥٢٦

^{٢٤} المرجع رقم ٣ ص ٥٣٢

فيه ضئيلاً و باستمرار النضال و نتيجة ظروف روما الخارجية تم الاعتراف **للعامّة** بالمساواة التامة بينهم و بين **الأشراف** فيما يتعلق بتولي قيادة الجيش و مناصب السلطة و منصب الديكتاتور و المناصب الدينية كما تم انتخاب قنصل من العامّة و أصبحوا مؤهلين لعضوية **مجلس الشيوخ** حيث وصلوا إلى عضوية **مجلس الشيوخ** أول مرة عام (٤٠٠ ق.م) و كان عددهم قليلاً ثم زاد باستمرار و نتيجة الأوضاع التي تمر بها روما و إستياء طبقة **العامّة** من فوائد الديون و سوء الأوضاع الاقتصادية فقد فكر بعض أبناء الطبقة **العامّة** باللجوء إلى السلاح و أخذت بوادر الحرب الأهلية بالظهور لذلك اضطر **البطارقة** إلى استرضاء **العامّة** مجدداً فمنح **المجلس القبلي** السلطة التشريعية التامة و تسري قراراته على **العامّة** و على **الأشراف** و بذلك تمت المساواة بين الطبقتين و بدأ التمازج بينهما مما أدى إلى تكوين الشعب الروماني الحر الذي اعتبر جميع اعتبره سواسية في نظر القانون في نظر القانون و وضع الدستور الجمهوري لروما ثم تم تعديل تكوين المجالس و عدلت صلاحيتها بحيث تحقق المساواة بين الطبقتين و بذلك ازدادت الصبغة الديمقراطية في هذه المجالس فأصبح المجلس القبلي هو السلطة التشريعية العليا (في الدولة)^{٢٥}

خامساً : انهيار النظام الجمهوري:

(لم يعد مجلس الشيوخ تلك الهيمنة التي أسهمت في بناء عظمة و مجد روما بل أصبح أعضاؤه أفراداً تردت أخلاقهم و تحولت طبقة الفرسان إلى فئة تردت أخلاقهم و تحولت طبقة الفرسان إلى فئة من ملوك المال و ضعفت السلطة التنفيذية و تفككت بعد أن وزعت على موظفين غير أكفاء أما المجلس القبلي فقد تحول إلى فئة من الناخبين المرتزقة الذين يبيعون أصواتهم في الانتخابات العامة لمن يدفع لهم المال وقد ظهر بعض المصلحين

^{٢٥} المرجع رقم ٣ ص ٥٣٣ و ٥٣٤

لإنقاذ النظام الجمهوري و لكن دون فائدة لأن جميع محاولاتهم فشلت)^{٣٦}

(و في نهاية هذا العهد استولى بعض القادة العسكريين على نظام الحكم و حاولوا إرجاع نظام الحكم الملكي و فشلوا في ذلك لأن الشعب الروماني بكامل طبقاته قد ألف النظام الجمهوري بالرغم من أن النظام الجمهوري في روما كان بعيداً عن النظم الجمهورية الحديثة التي تتجلى فيها الروح الديمقراطية الحقبة التي تشترك في الحكم فيها جميع طبقات الشعب دون مراعاة لطبقة المواطن الاجتماعية)^{٣٧}

^{٣٦} المرجع رقم ٣ ص ٥٤١-٥٤٣
^{٣٧} المرجع رقم ٣ ص ٥٤٥

الفصل الثالث : الحياة الديمقراطية في العهد الإمبراطوري

أولاً : نشأة الحكم الإمبراطوري :

لم يصل العامة في ظل النظام الجمهوري الروماني إلى مساواتهم بالأشراف إلا بنتيجة كفاح طويل فبعد أن أحبت جميع الطبقات الرومانية النظام الجمهوري و خشيت من عودة الحكم الفردي ، فتضافرت جميع الجهود لإحباط مشاريع القادة العسكريين في ذلك الوقت لكن آخر هؤلاء القادة و يدعى (غايوس أكتافيوس) حرص على أن يبقى طلاء جمهوري على ممارسته الفعلية للحكم الفردي و نجح في ذلك فتمكن من تأسيس النظام الإمبراطوري ^{٢٨}

سلطات الإمبراطور :يتمتع الإمبراطور بسلطات ثلاث مناصب

(١)سلطة منصب نقيب العامة (يستطيع الإمبراطور بموجب ذلك أن يدعو لانهقاد المجالس العامة و مجلس الشيوخ و يتولى رئاستها و يعترض على جميع القرارات التي يتخذها مجلس الشيوخ و الموظفين السامين كما ألغيت عن ممارسته لممارسته لمنصب النقيب جميع القيود حيث أصبحت سلطته أعلى من سلطة زملائه و لا يخضع لحقهم في الاعتراض (VETO))^{٢٩}

(٢)منصب البرو قنصل (نائب القنصل):شملت سلطته نواحي حربية و مدنية و قضائية فأصبح الإمبراطور الفعلي الجديد و لكن أبى أن يتولى هذه السلطات الواسعة إلا لفترة محدودة و لكنها كانت تتجدد باستمرار و الغاية من ذلك أن يشعر الشعب الروماني عامة و أعضاء مجلس الشيوخ خاصة أن السلطات التي يتمتع بها الإمبراطور و هي عبارة عن الحكم الفردي قد حددت لمدة معينة وليس لمدى الحياة)^{٣٠}

^{٢٨} المرجع رقم ٣ ص ٥٤٧

^{٢٩} المرجع رقم ٣ ص ٥٥٥

^{٣٠} المرجع رقم ٣ ص ٥٥٦

(٣) منصب الكاهن الأعظم : (من يشغل هذا المنصب يكون رئيس للهيئة الدينية العليا الذي أصبح وراثياً فيما بعد)^{٣١}

ثانياً : صفات الحكم الإمبراطوري :

(لقد كان نظام الحكم الإمبراطوري في العهد الأول مركزياً فالإمبراطور من مدينة روما يمسك زمام الأمور و يدير حكم الولايات و كانت الإدارة المركزية تصدر التعليم إلى الأقاليم فترسم الخطوط العامة في الميادين المالية و الإدارية و القضائية و كلما زادت رقعة الإمبراطورية اتساعاً زادت الحاجة إلى موظفين أكفاء يمارسون السلطة التنفيذية فتم الاعتماد على طبقة الأشراف و الفرسان في المناصب القيادية بالإضافة إلى تولي الموالي و العبيد المناصب الثانوية و بداية العلاقة بين مجلس الشيوخ و الأباطرة من حيث احترام حقوق مجلس الشيوخ و مساهمتهم بصورة فعلية في النهوض بأعباء إدارة الإمبراطورية الرومانية و ذلك بزيادة حقوق المجلس و زيادة سلطاته في شؤون الانتخاب و التشريع و القضاء و لكن ذلك لم يستمر لأن البطارقة الذي يتألف منهم المجلس برهنوا عدم كفاءتهم في الشؤون الإدارية و قسم أيضاً من الأباطرة ناصبوا المجلس العداء فأصبحوا يعتمدون بشكل كبير على طبقة الفرسان)^{٣٢}

ثالثاً : كيف أصبح الحكم وراثياً ؟

(كره الرومان في بداية الأمر إقرار نظام الوراثة في الحكم حيث كان يتم انتقال العرش دون أن يسن قانون لذلك حيث يتم انتقال العرش إلى أحد الأبناء فإن لم يكن لديه أولاد أو أخوة يكون إمبراطور قد تبنى أحد الأشخاص و هو يكون وريث العرش ثم تعدل هذا النظام و أصبح الإمبراطور يشارك ابنه الذي يرغب في توريثه العرش و ذلك بالمشاركة في تحمل أعباء الحكم في حياته و بالنسبة للمتبنى أصبح حكم الإمبراطور أن يتبنى أي شخص

^{٣١} -المرجع رقم ٣ ص ٥٥٧
^{٣٢} المرجع رقم ٣ ص ٥٥٨

ليحكم وليس بالضرورة أن يكون المتبنى من أفراد أسرة الإمبراطور و هذا الأمر قلص صلاحيات مجلس الشيوخ في ممارسة دورهم في اختيار الإمبراطور أما في حال شغور منصب الملك (يتوفى دون أن يكون له أولاد أو متبنى) و لعب الجيش دوره في اختيار الأباطرة التي يرضى عنهم متذرعاً بحجة الأخطار التي تتعرض لها روما مبعدا مجلس الشيوخ عن ذلك فأصبح دور السناتو مقتصر على الموافقة على مرشح الجيش و إضفاء صيغة شرعية على ممارسة المرشح لأعباء الحكم^{٣٣}

رابعاً : التطورات التي شهدتها نظام الحكم الإمبراطوري :

(أعتمد النظام الثنائي في الحكم ثم تتطور ليصبح نظاماً رباعياً يعتمد مبدأ تقسيم السلطات و لكن هذا التقسيم لم ينجح فاستمر الحكم وراثياً ثم انتشرت الديانة المسيحية و تحول الأباطرة إلى ديانة المسيحية فأخذت لكنيسة دورها في تأييد الإمبراطور الذي استغنى عن تأييد مجلس الشيوخ باعتبار ان الشعب الروماني اعتنق الديانة المسيحية فصار الأباطرة مستبدين لهم القوة و التأييد و استغنوا عن مجلس الشيوخ و ضيقوا صلاحياته فقل نفوذه^{٣٤})

^{٣٣} المرجع رقم ٣ ص ٥٦٠
^{٣٤} المرجع رقم ٣ ص ٥٦٢ و ٥٦٣

الخاتمة

لقد استنتجت من هذا البحث أن الحياة الديمقراطية الرومانية كانت متقلبة بين فترة و آخر حيث كانت المشاركة في الحكم و اتخاذ القرارات أمراً متاحاً في البداية فقط للأشراف وهم الأقلية و بعد ذلك سمح لفئة أوسع من الشعب بالمشاركة في ذلك و لكن كان عدد الفئة المشاركة قليلاً إذا ما قورن بالفئة المحرومة من المشاركة في اتخاذ القرارات وبعد صراع مرير للعامة مع الأشراف سمح للعامة بالمشاركة في اتخاذ القرارات و ذلك مقابل أن يشاركوا الأشراف في الدفاع عن البلاد ودفع الضرائب و ذلك عن طريق السماح لهم بالمشاركة في مجالس الحكم و إنشاء منصب نقيب العامة و السماح لهم بتولي مناصب السلطة و مراكز القرار وبعد ذلك حاول العديد من القادة العسكريين السيطرة على الحكم ولكن محاولاتهم فشلت إلا محاولة واحدة هي محاولة غايوس أوكتافيوس فقد نجح بالوصل إلى الحكم بدعم من الشعب الروماني و أصبحت سلطاته واسعة جداً و أصبح نظام الحكم فردي و أصبح وراثياً و سنت قواعد تحديد من يستلم الحكم وهمش دور الشعب في اختيار الحاكم و بالإضافة إلى ذلك فقد كانت هناك فئتان دوماً محرومتان من المشاركة في الحكم و اتخاذ القرارات و هما فئة العبيد و النساء

المراجع

- ١-بغدادى ، د . رشاد ، تاريخ الإغريق و الرومان ، مقرر جامعي من جامعة أم القرى ، السعودية
- ٢-تاريخ نشأة روما ، ملخص جامعي من جامعة الملك سعود ، السعودية
- ٣-حاطوم ، د . نور الدين ، عاقل ، د. نبيه ، طربين ، د. احمد ، مدني ، د. صلاح ، موجز تاريخ الحضارة الجزء الأول ، مطبعة الكمال ، دمشق ، ١٩٦٠م
- ٤-داوود ، أحمد ، الديمقراطية بين حقيقتها التاريخية و ضجيج الجوقات الأطلسية ، الطبعة الأولى ، دار المركز الثقافي للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٧م
- ٥-شدودّ ، ماجد ، الديمقراطية حزب البعث العربي الاشتراكي نموذجاً ، الطبعة الأولى ، مطابع دار البعث ، دمشق ، ٢٠٠١م

فهرس الجداول

رقم الجدول	رقم الصفحة	العنوان
١	٧	تقسيم المجلس المئوي

فهرس المحتوى

رقم الصفحة	العنوان
١	غلاف حلقة البحث
٢	إشكالية البحث
٣	المقدمة
٤ إلى ٨	الفصل الأول :الحياة الديمقراطية في العهد الملكي
٩ إلى ١٣	الفصل الثاني :الحياة الديمقراطية في العهد الجمهوري
١٤ إلى ١٦	الفصل الثالث :الحياة الديمقراطية في العهد الإمبراطوري
١٧	الخاتمة
١٨	المراجع
١٩	فهرس الجداول

